



## الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء - 2020 - 2030

### ورقة تقنية

يعتبر العنف ضد المرأة انتهاكا للحقوق الإنسانية للنساء ومعضلة من معضلات الصحة العمومية والاجتماعية. فهو يمس السلامة الجسدية والنفسية للمرأة ويعطل مشاركتها في مسار التنمية. كما تتجاوز آثاره السلبية حدود الفرد لتصل للأسر والمجتمعات، مساهمة في نشر نمط ثقافي يتغذى على سلوكيات الهيمنة والتمييز والتبعية وينتج علاقات غير متكافئة تهدد استقرار الأفراد والمجتمعات.

فرغم حجم المعاناة والأضرار التي تعاني منها النساء والمجتمع جراء اعتماد العنف كأداة للتخاطب والسيطرة على النساء، ورغم الجهود التي بذلها المغرب لتطويق الظاهرة ولجعل مبدأي المساواة والإنصاف مؤطرين أساسيين للعلاقات الإنسانية، مازال المجتمع المغربي يدفع كلفة اقتصادية واجتماعية جراء تعرض شريحة واسعة من نسائه للعنف والتمييز.

إنه الانشغال الذي ما فتئ المغرب يوليه اهتماما خاصا بُغية النهوض بحقوق النساء، مما سرع عدة إصلاحات قانونية واجتماعية ومؤسسية. وقد ترجم الانشغال في البرنامج الحكومي 2016 - 2021 الذي أكد في محوره الأول على تعزيز حقوق النساء ومكافحة كل أشكال التمييز من خلال ترسيخ الحقوق والحريات والأمن وجعلها من توجهاته الكبرى والتزم بإعداد سياسة وطنية لمحاربة العنف ضد النساء لتوحيد الرؤية وتسهيل عملية التنسيق بين المتدخلين وطنيا وجيوبيا ومواكبة الإصلاحات القانونية والمؤسسية المنجزة لحماية النساء من كافة أشكال العنف والتمييز ولتفعيل مختلف الالتزامات الوطنية والدولية المترتبة عن هذه الإصلاحات.

وانسجاما مع ذلك أعدت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة أرضية أولية لهذه الاستراتيجية الوطنية للفترة ما بين 2020 - 2030 ، تتضمن، بعد تقديم مفصل يوضح الإشكالية ويضعها في سياق المنجزات والتحديات والتحول التي يشهدها المغرب، ثلاثة أجزاء كبرى:

**الجزء الأول يفصل في سياق ومسار الإعداد والمرتكزات والمفاهيم الأساسية للاستراتيجية** بحيث يعطي لمحة عن الأبعاد الإحصائية لظاهرة العنف ضد النساء سواء بالاستناد على التقديرات والإحصائيات العالمية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية أو الإحصاءات الوطنية والتي كان آخرها معطيات البحث الوطني الثاني الذي أجرته وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة سنة 2019 ومعطيات المرصد الوطني للعنف ضد النساء وغيرها.

ويتوقف كذلك، بالاستناد على نتائج الأبحاث الوطنية والدولية، عند الإشكاليات المرتبطة بمناهضة العنف ضد النساء. كما يفصل هذا الجزء الأهداف المتوخاة من إعداد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والتي نجمل أهمها فيما يلي:

- استشراف العمل الحكومي في إطار رؤية استراتيجية واضحة ومتقاسمة بين المتدخلين .
- إعطاء بعد جهوي مجالي لسياسة مناهضة العنف ضد النساء وجعلها شأنًا محليًا،
- توحيد مفاهيم ومقاربات العمل وخلق الانسجام والتكامل اللازم بين التدخلات لتحقيق النجاح في القضاء على الظاهرة،
- مواكبة تفعيل الإصلاحات القانونية المحققة في مجال حماية النساء من العنف والتمييز والاستغلال والتعذيب والإتجار في البشر وغيره،
- تعزيز أهداف ومرامي الاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بحقوق الإنسان عموماً وعلى رأسها الخطة الحكومية للمساواة" إكرام 2" (2017-2021) وخطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان (2018-2021) بالإضافة إلى باقي الاستراتيجيات القطاعية والاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب،
- تعزيز النهج الوقائي والتدابير الزجرية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية التي تعزز حماية المرأة من جميع أشكال العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي،
- المساهمة في حماية وتمكين النساء في وضعية صعبة كالنساء الأجيريات واللاجئات والمهاجرات والنساء ضحايا الاستغلال الجنسي والإتجار في البشر وغيره،
- المساهمة في تعديل المعايير الاجتماعية والثقافية التي تطبع مع العنف وجميع الممارسات الأخرى القائمة على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

إلى جانب ذلك، يحدد هذا الجزء المرجعيات المعتمدة سواء المرجعيات الوطنية أو الدولية التي انخرط فيها المغرب إلى جانب تدقيق المفاهيم ذات الصلة. كما يقدم كذلك مقترح المنهجية المتبعة لإعداد الاستراتيجية الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- إجراء تشخيص الوضع الراهن، بالتركيز أساساً على الدراسات والمراجع وتقارير التقييمات المتعلقة بالاستراتيجية الوطنية الأولى لمناهضة العنف ضد النساء وبالخطة الحكومية للمساواة" إكرام " والبرامج الموجودة والمتصلة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، بالعنف المسلط على المرأة والخدمات المتوفرة المتخصصة وتحليل الإطار القانوني والتشريعي الوطني والدولي والمؤشرات المعتمدة، وبالاستناد على ورشات التشاور والتقييم التشاركي مع مختلف الفاعلين وتقاسم الدروس المستخلصة من التشخيص؛
- تنظيم ورشات وطنية موضوعاتية للتخطيط الاستراتيجي مع الفاعلين العموميين والمؤسسات الوطنية لتقاسم الرؤية والتوجهات والمحاور الكبرى والأهداف؛

- تنظيم ورشات جهوية مع الفاعلين المحليين في مختلف الجهات لتدقيق الإجراءات وملاءمتها مع خصائص الظاهرة حسب كل مجال ترابي؛
- تنظيم مجموعات بؤرية مع النساء ضحايا العنف والرجال والفتيان؛
- تنظيم ورشات مع هيئات المجتمع المدني والشركاء الدوليين والجامعات ووسائل الإعلام؛
- تقديم وإغناء النسخة الأولى في إطار ندوة وطنية؛
- اعتماد الاستراتيجية من طرف الفاعلين الحكوميين؛
- المصادقة على الاستراتيجية في مجلس الحكومة.

**الجزء الثاني من الأرضية يعرض نتائج التشخيص،** يقدم أهم خلاصات التشخيص التشاركي مع إبراز نقط القوة والضعف في كل مجال سواء مجال البيئة التشريعية والقانونية أو المؤسساتية، أو مجال المبادرات المتخذة في العشرية الأخيرة كمدخل لمنهضة الظاهرة أو التدخلات والتحديات المرتبطة بالبعد الوقائي والتكفلي والشراكة مع المجتمع المدني وغيرها. كما يقدم هذا الجزء مقترحات بأهم الرهانات التي يتعين معالجتها في إطار الاستراتيجية في الفترة ما بين 2020 و2030 بالنظر لخصوصية الظاهرة أو في علاقة بالتحولات التكنولوجية أو الاجتماعية أو الاستراتيجية.

**أما الجزء الثالث وهو جوهر الأرضية** فيقدم مقترحات المحاور الاستراتيجية والأهداف الفرعية الخاصة بكل محور

بالإضافة إلى التدابير المقترحة في كل هدف، وذلك وفق ما يلي:

المحور الاستراتيجي الأول: الوقاية من العنف والتمييز ضد النساء والفتيات؛

المحور الاستراتيجي الثاني: الحماية من كافة أشكال العنف ضد النساء، في كل الفضاءات وفي مختلف مراحل

العمر؛

المحور الاستراتيجي الثالث: التكفل بالضحايا وتمكينهن؛

المحور الاستراتيجي الرابع: ضمان عدم الافلات من العقاب وإعادة تأهيل وإدماج مرتكبي العنف؛

المحور الاستراتيجي الخامس: إنتاج وتطوير المعرفة بالظاهرة وطنيا وجهويا.